foreign الوطن
foreign@alwatannews.net
العدد (760) الأربعاء 30 ذو الحجة 1428 هـ السنة الثالثة
Wed 9 Jan 2008 - Issue no (760)

أكد إن الخلل في علاج مشكلة التطرف والإرهاب يكمن في التركيز على الأعراض دون المسببات

وزير الخارجية اليمني لـ «الوطن»:

انضمام صنعاء إلى «التعاون» قضية ميثاق وإرادة سياسية

مثلما عرفت عنه في صنعاء، بأنه في الأصل طبيب، ولم يغلق عيادته إلا حينما أصبح مكلفاً بتحمل أعمل أعباء الدبلوماسية اليمنية منذ العام 2001 وحتى الآن.. كان وزير الخارجية اليمني د. أبوبكر القربي يتجاوز بتعامله اللباقة الدبلوماسية المتكلفة والمصطنعة ليجسد الخلق الجم والتواضع الفطري.

فهو كان أبدى ترحيبه بالحديث إلى صحيفة الوطن من قبل أن يأتيه التخاطب الرسمي، ثم بكل سعة صدر أجاب على الأسئلة الموجهة إليه بشأن الكثير من القضايا التي تمس الشأن اليمني وعلاقة بلاده بدول مجلس التعاون الخليجي ومواقف اليمن تجاه القضايا العربية وعملية السلام في المنطقة.. للوزير الدكتور القربي مجموعة كتابات صحفية كان قد نشرها في عدد من صحف اليمن البارزة وتأتي في مقدمتها الثورة و26 سبتمبر والنبأ، وقد أهداني كتاباً بعنوان (تأملات ورؤى يمانية، في السياسة والاقتصاد والمجتمع)، يضم مجموعة من مقالاته الصحفية التي كتبت على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية، ولقد نسيت أن كاتب سطوره هو دبلوماسي، بل ويمثل أعلى درجات التمثيل الدبلوماسي لليمن السعيد، إذ تهتُ في ثنايا وجدانه الإنساني النبيل وشدتني بسمة بلقيس أنا الأخرى كما شدت ملايين سواي.. فإلى نص اللقاء:

صنعاء - «الوطن»:
بثينة خليفة قاسم

■ هل نستطيع أن نسمي محاولات الإصلاح الداخلي في اليمن بالمبادرة؟ أم هي أقرب لمشروع معالجة أم استبصار مستقبلي، أم ماذا تسمي ما يحدث من حراك سياسي داخلي في اليمن؟

- أجندة الإصلاحات التي أشرت إليها هي الآن التزام من القيادة اليمنية والحكومة اليمنية، وهي غير مقتصرة على الجانب السياسي فحسب، وإنما العديد من الجوانب الاقتصادية والتشريعية والقضايا المتعلقة بالاستثمار والحكم الرشيد، وهي برامج طموحة جداً تعكس أولاً الإرادة السياسية في تحقيق هذه الإصلاحات كمطلب وطني في المقام الأول، ومطلب نثبت فيه للدول المانحة التي تقدم المساعدات (سواءً هبات أم قروض) أن اليمن تسير باتجاه صحيح خدمة للإصلاحات التي تبنتها الحكومة في المقام الثاني.. ومشروع الإصلاحات كما تعرفين لا يمكن أن يحصر في سنوات قليلة، وهو في الوقت الحاضر مستمر حتى 2010، لكنه بكل تأكيد سيتواصل أبعد من ذلك، لأنه مع كل عملية إصلاح، تطفو على السطح أمور كثيرة تحتاج هي الأخرى إلى التطوير والإصلاح.

في الجانب السياسي، هناك قضيتان رئيستان، الأولى متعلقة بتعديل قانون الانتخابات وكيف يمكن أن تشكل لجنة تشرف على هذه الانتخابات لضمان أن تكون أكثر نزاهة، وأن تكون هنالك آليات تشارك فيها أحزاب سياسية للتأكد من نزاهة هذه الانتخابات وتطوير الجانب التقني في جراء الانتخابات، ولقد كانت اليمن من الدول الرائدة في تطوير الآليات التي تحقق فيها عدم تكرار أو ازدواجية في الأشخاص الذين يحق لهم الإنتخابات، وهي اعتقادي أن البطاقة الجديدة التي تسعى الحكومة لإصدارها ستعمل على إزالة كل الهموم التي تطرح من قبل أحزاب المعارضة، أما القضية الثانية، فهي ذات صلة بعملية الحكم المحلي والتوسع فيه، كما طرح الأخ الرئيس "علي عبدالله صالح" في مشروعه الأخير، أن يتم انتخاب المحافظين من قبل المواطنين في المحافظات، وهذا من شأنه أن ينقل الإدارة في شؤون المحافظات من الحكومة المركزية إلى المحافظات التي تتولى إدارة شؤونها، ويساعدها في تنفيذ خططها التنموية في المحافظات.

■ طالما تحدثتم عن الدول المانحة، ثمة إهدار للمال العام أرهق الخزينة العامة للدولة، فمن موجه التخصيص لرموز الانتصار في الحرب الأهلية إلى خسائر أزمة التمرد في صعدة، فتكاليف إدارة ملف الإرهاب.. ألا ترى أن جميع تلك المحطات قد تؤثر سلباً على سير تدفق المعونات الخارجية للبلاد؟

- أعتقد أننا تجاوزنا آثار حرب 1994. كما أنني أعتقد أن مؤتمر المانحين الذي عقد في أواخر عام 2006 أظهر أن الدول المانحة أصبح لديها ثقة أن اليمن تجاوزت كل هذه القضايا التي أشرت إليها، وإلا ما قدمت الـ 5 مليارات لليمن لخطتها الخمسية الثالثة، وحتى الحراك السياسي نفسه له قيمته، وإذا نظرت لكل الدول التي بها حراك سياسي، فإنها بلا شك تتحمل أعباء الديمقراطية وغلو آثمانها، فممارسة الديمقراطية لها تكلفة، وللأسف فإن الكثير لا يقدر التكلفة الإقتصادية للممارسة الديمقراطية، والانتخابات نفسها تكلف مليارات الريالات، فهل يمكن أن يقول المرء إن ذلك إهدارٌ؟ لا يمكن بأية حال من الأحوال اعتبارها كذلك، لأنها الوسيلة المثلى للمشاركة في الحكم وتحقيق الحكم الرشيد، والحروب التي حدثت في عام 1994 كانت باهظة، لكنها مهمة للحفاظ على وحدة اليمن.

■ بوساطة قطرية بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين، سلم على إثرها المتمردون سلاحهم إلى الجيش وانتهت الحرب.. ماذا بعد انتهاء حرب صعدة، وهل انتهت بالفعل؟

- عملية تسليم الأسلحة لم تكتمل بالصورة التي كان عليها الاتفاق مع الإخوة القطريين، ومع ذلك فإن المبادرة القطرية مازالت مستمرة واللجنة التي شكلها فخامة الرئيس للإشراف على هذه الاتفاقية لازالت تقوم بعملها والقيادة السياسية والحكومة حريصة أن يتم الالتزام بهذه الاتفاقية حتى يعود الأمن والاستقرار لمحافظة صعدة.

■ ما حقيقة الدور الليبي - الإيراني في الأحداث الداخلية لليمن ودعمهم لحركات التمرد في صعدة؟

- الموضوع هذا قد تحدثنا فيه مراراً، وأعتقد أننا تجاوزناه كلياً، وقد بدأنا صفحة جديدة مع إخوتنا في ليبيا وإيران تنطلق من أن العلاقات بين الدول يجب أن تبنى على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأعتقد أن التصريحات التي عبر عنها المسؤولون الليبيون والإيرانيون الذين زاروا اليمن أكدوا على سلامة الوحدة اليمنية ونبذ العنف وتمسكهم بالمناخ الديمقراطي وحكمة القيادة في معالجة أي إشكالية داخل حدود اليمن.

وزير الخارجية اليمني متحدثا إلى الزميلة بثينة

د. أبوبكر القربي وزير خارجية اليمن

الأوضاع في لبنان تكون صعبة جداً عندما تحاول أطراف خارجية وضع معايير التوافق

■ أثار مشروع قانون أقرته الحكومة مؤخراً بشأن قانون حماية الوحدة الوطنية جدلاً.. لاسيما أنه بزغ في وقت تشهد فيه المنطقة العربية حالة من تمزق طائفي، برأيكم هل جاء هذا القانون كحماية وطنية ملحة أم تراه ردة فعل؟

- القانون كان الهدف منه حقيقةً تحديد الثوابت الوطنية بوضوح وما هي الخطوط الحمراء التي يجب أن لا تتعداها هذه الحريات، لأنه لا يمكن أن تكون هناك حرة مطلقة، حرية تهدد أمن واستقرار البلاد ووحدة صفوفه، وتعمل على إثارة النعرات الطائفية والمناطقية، ونعرف اليوم عدد التشريعات التي تسنها دول أوروبا للحد من حريات المسلمين أو العرقيات المتواجدة على أراضيها، حيث خشيتها من تأثيرها على نسيج ومكونات المجتمع نفسه واستقراره، ومن حق الدول أن تنظر إلى الأشياء التي يمكن أن تؤثر على هذا الجانب وتضع لها التشريعات التي تحميها وفق مسوغاتها الأيدلوجية والفكرية شريطة أن لا تتعدى على حرية الأفراد وحقوق الإنسان، ولا تمس بالممارسة الديمقراطية أو التعددية السياسية، والقانون الذي طُرح ربما يشعر البعض أنه بحاجة إلى مراجعة، والحكومة جاهزة للحوار والتوافق على ماهية الخطوط الحمراء التي يجب عدم تجاوزها وهي لمصلحة الجميع للحزب الحاكم اليوم وللأحزاب التي تطمح للحكم في المستقبل.. ومن الأفضل أننا نتحوط من الآن ونضع الأسس حتى لا تكون بلادنا نهباً للصراعات الطائفية والمناطقية.

■ ماذا يريد المتطرفون من اليمن؟ السؤال ماذا يريد المتطرفون من العالم.. ؟!

- هذا صحيح، ماذا يريد المتطرفون من البحرين، من السعودية، من باكستان؟ الحقيقة أن هناك مشكلة تطرف وإرهاب تعيشهما الأمة، ولدينا مشكلتان، الأولى تكمن في معالجة القضية، فنحن على الدوام نركز على الأعراض ونتسى تسليط الضوء على المسببات، أما المشكلة الثانية تتبلور في المناخ الإقليمي والدولي، لا أقول أن ثمة دول تساند الإرهاب أو الفكر المتطرف، ولكنها على أقل تقدير تغض النظر عنه، إيماناً منها انه لا يمسها وإنما يمس الآخرين وتنسى أنه سيصلها ذات يوم! وعليه لابد من نظرة وشراكة حقيقية بين الدول لمكافحة الإرهاب.

■ كيف تقرأون رحيل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر على الساحة اليمنية على صعيد مجلس النواب ومشايخ اليمن؟

- الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر من الرموز السياسية الكبيرة ومن الشخصيات التي كان لها دوراً بارزاً في تحقيق الوحدة اليمنية والحفاظ عليها في تعامله الحكيم مع التطورات السياسية في اليمن ومواقفه وثوابته من عدد من القضايا القومية والإسلامية، وهو من الشخصيات التي سيفقدها اليمن ويفقد حكمته في إدارة القضايا الداخلية والخارجية وإدارته لمجلس النواب، ورحيله يمثل خسارة لكل اليمنيين، ونسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم ذويه الصبر والسلوان.

■ فيما يخص انضمام اليمن إلى المنظومة الخليجية، ثمة قائل لابد من تأهيل اليمن.. هل ذاك صحيح، أم تراه مجرد تضييع للوقت وهدر للآحلام العربية؟

هناك جانبان بالنسبة لانضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي، هناك الجانب الاقتصادي، وبالتأكيد فإن الفوارق الاقتصادية بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي تحتم على اليمن ومجلس التعاون أن يتفقوا على آليات تدعم الاقتصاد اليمني وأن تؤهله ليس لكي يندمج وإنما ليصل على مستوى يستطيع من خلاله أن يناقش اقتصادات دول الخليج العربي، وهذا يتطلب توجيه مزيد من الاستثمارات الخليجية لليمن، واليوم ولله الحمد هناك سيولة هائلة للاستثمار في العالم واليمن على وجه الخصوص، وهذا من شأنه أن يزيل المخاوف بشأن انضمام دولة فقيرة إلى دول غنية كدول الخليج العربي، أما الجانب السياسي، فهي قضية ميثاق وإرادة سياسية.

■ هل صحيح ما أشيع أن ما قمتم به من مباحثات مع دول مجلس التعاون الخليجي والمنبثقة من وحي مؤتمر لندن للمانحين، قد باءت بالفشل؟

- غير صحيح، فالمبالغ التي خصصت من قبل مجلس التعاون الخليجي مبالغ لا يستهان بها، إذ رصدت المملكة العربية السعودية مليار دولار، 70٪ منها خصصت لمشاريع تنموية، وقد كان لزيارة الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة أثر بالغ في ارتفاع المعونة من 500 إلى 650 مليوناً، قطر هي الأخرى خصصت 60٪ من معوناتها لليمن، وبالنسبة لمملكة البحرين، فقد أبدت استعداداً لتقديم معونات في مجالات التأهيل والتدريب لليمنيين في البحرين.

■ هل اليمن فعلاً فقيرة، أم تراها تعيش حالة من فساد إداري أدى إلى ما أدى عليه الحال؟

- عندما نتكلم عن دول معدل دخل الفرد فيها 700-800 دولار فمن المؤكد أنها فقيرة مقارنة بدول الخليج حيث يصل معدل دخل الفرد فيها إلى 40 ألف دولار.. وهذا الفقر يظهر سوء الإدارة، فحين ينزل 20 دولاراً من أصل 700 تكون واضحة جداً، أما حينما ينزل 5 آلاف من أصل 40 ألفاً لا تكون واضحة أو ذات تأثير..

■ ونحن على بدايات عام 2008. ما هو تقييمكم لمسار الدبلوماسية اليمنية طيلة عام مضى في ضوء التغيرات العالمية؟

- أتصور أن هذا السؤال يجب أن يوجه على شخص آخر غيري، فمن الصعوبة بمكان أن يقيم المرء نفسه، ربما على المرء أن يحاكم نفسه على الدوام، ولكن بشكل عام اليمن بدبلوماسيتها التي اعتمدت الوضوح والتمسك بالثوابت وتقريب وجهات النظر ورأب الصدع، والتي حرصت في إطار الجزيرة العربية على تعزيز العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون، ورأينا لها نتائج جيدة كما أن لليمن إسهامات بارزة في الجامعة العربية، حيث لعبنا دوراً من خلال الحراك الذي أسهم في الإعداد لمؤتمر المانحين ومؤتمر الاستثمار وجهودنا لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، أعتقد أننا حققنا إنجازات نفخر بها، وإن كنا نتطلع للمزيد.

■ ما موقفكم من الفراغ الدستوري الحاصل في لبنان؟

- الحقيقة أن الوضع في لبنان يزعجنا كثيراً، إلا أن ما يشيع في صدورنا الطمأنينة هو أن كافة الأطراف اللبنانية يبدو أنها حريصة أن لا تندفع صوب العنف والمواجهات وأن تسعى بقدر الإمكان الوصول إلى التوافق، والتوافق أحياناً يكون صعباً جداً عندما تكون هناك أطرافاً خارجية تحاول أن تضع معايير التوافق، ولا يترك للبنانيين أنفسهم أن يتفقوا على هذه المعايير، وأعتقد أن اللبنانيين يدركون أن في التهاية من يعرف حقيقة مصلحة لبنان ويريد الحفاظ على وحدته واستقراره هم اللبنانيين أنفسهم، وأتأمل في هذه الظروف أن يسود مبدأ الحوار بين الأطراف اللبنانية.

■ إلى أي حد أنتم متفائلون من تحقيق السلام في الشرق الأوسط في ضوء مؤتمر أنابوليس؟

- مشاركة اليمن في أنابولس لسببين رئيسيين، أولاً بحكم أننا أعضاء في لجنة المتابعه للمبادرة العربية للسلام، وبالتالي كان من الضروري أن نؤكد على تمسك العرب بالسلام، والآلية التي وضعتها القمة العربية وهي المبادرة العربية للسلام.. أما النقطة الثانية هو أن نكون متواجدون مع الفلسطينيين حتى يشعروا أننا معهم، وأننا لم نضعهم في الوضع الذي يفرض عليهم حلول من قبل (إسرائيل) ومن يدعم إسرائيل. لكن بعد هذا لا زلنا نشك في أن إسرائيل لديها نوايا حسنه لتحقيق السلام، والدليل ما حدث بعد مؤتمر أنابوليس من إعلان عن بناء مستوطنات جديدة لليهود، والمزيد من العناء والاعتداءات التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وعدم إعطاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس الإمكانات لكي تعالج القضايا المتعلقة بقطاع غزة والضفة الغربية، جميع تلك القضايا مؤشرات أن إسرائيل تحاول أن تلتف على مؤتمر أنابوليس، لكن هناك في المقابل أصوات من داخل أوروبا تدرك مخاطر التصرفات الإسرائيلية، ونأمل أن تستطيع أن تضع حداً لهذه التصرفات.

غاتشيتشيلادزه يهدد بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على النتائج.. المعارضة تهدد:

جولة ثانية قبل 13 يناير وإلا «جورجيا كلها» ستكون في الشارع!

تبيليسي - وكالات:

هددت المعارضة الجورجية أمس بإنزال "جورجيا كلها" إلى الشارع إذا لم يعلن عن إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية المبكرة قبل 13 كانون الثاني/يناير الحالي.

وقالت سالومي زورابيشفيلي، وهي من زعماء المعارضة ووزيرة الخارجية الجورجية السابقة، "إذا لم يعلن عن جولة ثانية قبل 13 كانون الثاني/يناير جورجيا كلها ستنزل إلى الشارع". ووفقاً للقانون الجورجي أمام اللجنة الانتخابية حتى الأحد لنشر النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي جرت السبت والتي فاز فيها الرئيس المنتهية ولايته ميخائيل ساكاشفيلي وفقا للمعلومات الأولية.

كما هدد مرشح المعارضة الجورجية الموحدة للانتخابات الرئاسية ليفان غاتشيتشيلادزه أمس بالإضراب المفتوح عن الطعام في حال عدم إجراء جولة ثانية من الاقتراع، في حين رفعت المعارضة احتجاجاً رسمياً إلى لجنة الانتخابات المركزية وطالبت باستقالة رئيسه.

ونقلت وكالة الأنباء الروسية "نوفوستي" عن غاتشيتشيلادزه أنه قد يبدأ "حملة إضراب عن الطعام احتجاجاً على الانتهاكات التي رافقت عملية التصويت في الانتخابات الرئاسية في جورجيا".

وهدد في كلمة ألقاها أمام مظاهرة للمعارضة خرجت أمام مبنى التلفزيون الجورجي اليوم بإعلان إضراب عن الطعام إذا لم تستجب السلطات لمطلبيه، وهما "توفير فرصة لمخاطبة المواطنين عبر شاشات التلفزة في بث مباشر، وإجراء جولة ثانية من الانتخابات" الرئاسية.

وقال غاتشيتشيلادزه "أود أن أقول لنينو بورجانادزه (رئيسة البرلمان الجورجي) و(الرئيس) ميخائيل ساكاشفيلي... أموت ولن أستسلم".

وجدد تأكيده على أنه هو من فاز في الانتخابات الرئاسية المبكرة التي شهدتها البلاد السبت في الخامس من يناير/كانون الثاني الجاري بضغط من المعارضة نفسها.

من جهتهم أعلن زعماء المعارضة الجورجية الموحدة اليوم أنهم سيعترضون على نتائج الانتخابات الرئاسية لدى لجنة الانتخابات المركزية في جورجيا.

وسلم هؤلاء اليوم رسالة احتجاج إلى رئيس اللجنة ليفان تارخنيشفيلي في مكتبه، أثناء تجمع ممثلي مقر الحملة الانتخابية لمرشح المعارضة الموحدة وأنصاره أمام مبنى لجنة الانتخابات المركزية.

وأوضح زعماء المعارضة أنه سيتم الإعلان في وقت سابق من اليوم عن الانتهاكات التي شابت الانتخابات الرئاسية.

وقال أحد زعماء المعارضة الموحدة، جوندي باغاتوريا إنه "تم التلاعب بنتائج الانتخابات لصالح الرئيس السابق ميخائيل ساكاشفيلي".

وأكد باغاتوريا أن "المعلومات المتوفرة لدى المعارضة تدل على فوز غاتشيتشيلادزه في الانتخابات التي أجريت في الخامس من هذا الشهر بمشاركة نحو مليوني ناخب".

أنصار المعارضة الجورجية خلال التظاهرات التي طالبت بإعادة الانتخابات «رويترز»